

الاسم الموصول وجملته صلتة في النحو العربي

عرض وتأصيل

أ.م.د. فراس عبد العزيز عبد القادر * م.م. شيبان أديب رمضان الحيايالي **

تاريخ التقديم: 2012/1/25 تاريخ القبول: 2012/3/5

أولاً: الاسم الموصول في دائرة التصنيف النحوي:

أدرج النحويون الاسم الموصول في دائرة (الأسماء) واستُئِثِل على اسميته بجواز الإخبار عنه، وإعرابه فاعلاً أو مفعولاً، وصحة دخول حروف الجر عليه⁽¹⁾، وحصروه في المعارف منها تحديداً، إذ نجدهم قد قسَّموا المعارف بحسب درجة تعريفها على خمسة أقسام هي: (المضمر، فالعلم، فالمُبْهَم، فالمعرف بالألف واللام، ثُمَّ المضاف إلى هذه الأربعة)، وخصَّوا (المُبْهَم) بنوعين: هما اسم الإشارة، والاسم الموصول، وسار على هذا التقسيم غير واحد من العلماء⁽²⁾، بيد أننا أَلْفِينَا ابن مالك وشُرَّاح أَلْفِيته وتابعه ابن هشام والسيوطي⁽³⁾ في عدِّ الاسم الموصول قسماً سادساً منفرداً عن اسم الإشارة، وعليه نظم قوله⁽⁴⁾:

وغيره معرفة كهم وذي وهند، وابني، والغلام، والذي

* قسم اللغة العربية/ كلية الاداب/ جامعة الموصل

** قسم اللغة العربية/ كلية الاداب/ جامعة الموصل

(1) ينظر شرح المقدمة المحسبة - لابن بابشاذ: 177/1.

(2) ينظر الكتاب - لسيبويه: 219/1، المقتضب - للمبِرد: 276/4، الأصول في النحو -

لابن السراج: 149/1، المفصل في علم العربية - للزمخشري: 172، والأشباه والنظائر -

للسيوطي: 46/2.

(3) ينظر شرح الألفية - لابن عقيل: 86-87، شرح الألفية - للمكودي: 143/1، شرح

قطر الندى - لابن هشام: 103، الأشباه والنظائر: 45/2.

(4) الألفية (متناً): 6.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
وحكم الكُوفِيُّونَ على أَنَّ (المُبْهَمَ) أعرف من العلم؛ لَأَنَّهُ تَعَرَّفَ بالعين
والقلب في حين تَعَرَّفَ العلم بالقلب، وقد يُنكَرُ وهو اختيار ابن السراج⁽¹⁾، ولعلَّ
إِطلاق مصطلح (الإبهام) على هذين النوعين من معارف الأسماء يوحى إلى
وقوع التناقض في مفهومه، إذ إِنَّ (اللفظ المُبْهَمَ) في دلالاته العامة يعني:
الغامض المستغلق فهمه، والتعارض الواقع هو كيف يكون اللفظ مُبْهَمًا، ويُعدُّ من
المعارف، والمعارف تدلُّ على مخصوص معين من الأشياء⁽²⁾، وتعليل هذا
يوضحه لنا السُّهيلي (ت 581 هـ) بقوله: ((تسميتهم هذه الأسماء المُبْهَمة مأخوذ
من (أُبْهَمْتُ الباب): إذا أغلقتُهُ، و(استَبْهَم عليَّ الجواب) أي: استغلق، وكذلك هذه
الأسماء إِنَّمَا وضعت في الأصل لما استَبْهَم على المتكلم اسمه، أو أراد هو
إِبهامه على بعض المخاطبين دون بعض))⁽³⁾، وقد تُكون عبارة ابن يعيش (ت
643 هـ) أَوْفَرَ في البيان والإيضاح إذ قال: ((والمعنيُّ بالإبهام وقوعها على
كلِّ شيءٍ من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختصُّ مسمًى دون مسمًى هذا معنى
الإبهام فيها، لا أَنَّ المراد به التكرير، أَلَا ترى أَنَّ هذه الأسماء معارف))⁽⁴⁾، وبهذا
يتضح أَنَّ المراد من الإبهام عدم القصد في تعيين المعلوم لأسباب يقصدها
المتكلم؛ لذا قال ابن الخبَّاز (ت 639 هـ): ((وسُمِّيَا [اسم الإشارة، والاسم
الموصول] بالمُبْهَم؛ لَأَنَّهُما في أوَّل الوضع غير مختصين بمُعَيَّن، وعُدَّا في
المعارف؛ لَأَنَّهُما حين الاستعمال لا يكونان إلَّا لمخصوص))⁽⁵⁾، ويطالعنا
الأخفش (ت 210 هـ) بتصنيف آخر للاسم الموصول، إذ عدَّه من قبيل الأسماء
المُعَرَّفة بالألف واللام، كما في (الَّذِي) و(الَّتِي) وغيرها، وما خلا من علامة
التعريف بالألف واللام كما في (مَنْ) و(مَا) فهو في حكم المُعَرَّف بالألف واللام

(1) ينظر الأصول في النحو: 1 / 149.

(2) ينظر درجات التعريف والتكرير في العربية - لإبراهيم بن صالح الحندود، بحث منشور في
مجلة جامعة أم القرى، الجزء 19 / العدد 31 / سنة 1425 هـ: 425.

(3) نتائج الفكر في النحو: 227.

(4) شرح المفصل: 3 / 139.

(5) الغرّة المخفية في شرح الألفية: 336.

معنىً إلاَّ (أيًا) الموصولة فتعريفها بالإضافة، وتابعه ابن عُصْفُور (ت 669هـ) في ذلك⁽¹⁾.

أما أبو علي الفارسي (ت 373 هـ) فعَدَّ الموصول من المعارف أيضاً، وإنَّه اكتسب التعريف بالعهد الَّذِي فِي الصلة لا بالألف واللام على ما ذهب إليه الأخفش، وصرَّح عن ذلك قوله: (((الَّذِي) إِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِالصِّلَةِ، وَلَيْسَ يَتَخَصَّصُ بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَخَوَاتِ (الَّذِي) مَعَارِفَ، وَلَا أَلْفَ وَلَا مَ فِيهِنَّ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّصْنَ بِصِلَاتِهِنَّ، وَلَوْ اخْتَصَّصَ (الَّذِي) بِلَامِ الْمَعْرِفَةِ لِلزَّمِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَسْمِ تَعْرِيفَانِ، وَهَذَا خَلْفٌ))⁽²⁾، ورَدَّ ما ذهب إليه بأنَّ الصلة تنزِّل من الموصول منزلة الجزء منه، فكما أنَّ جزء الشيء لا يُعَرَّفُ الشيء كذلك ما تنزِّل منزلته⁽³⁾.

وأَجَاب ابن عُصْفُور عن قول أبي علي: ((أَلَا تَرَى أَنَّ أَخَوَاتِ الَّذِي مَعَارِفَ وَلَا أَلْفَ وَلَا مَ فِيهِنَّ)) بقوله: ((لَا حُجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَوْصُولَاتِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْهَا فَهِيَ مَعْرِفَةٌ، وَمَا لَيْسَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْهَا فَهِيَ عَلَى نَيْبَتِهَا، وَمَا هُوَ مُضَافٌ فَإِنَّهُ يُعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، وَلَا يُرَاعَى التَّعْرِيفُ مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ التَّعْرِيفُ مِنْهَا، فَثَبَتَ إِنَّهَا تَعَرَّفَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنْ جِنْسِهِ))⁽⁴⁾، وأشار أبو علي إلى أَنَّ الصلة لو كانت مع الاسم الموصول كالكلمة الواحدة لما احتاجت إلى ضمير يصحُّ عوده على الموصول قبلها، والأمر بخلاف ذلك يدل على أَنَّ الصلة توضيح للموصول⁽⁵⁾، أمَّا السيوطي فقد صحَّح ما ذهب إليه أبو علي⁽⁶⁾، وكان أوضح تقسيماً للمعارف، إذ قَسَمَهَا على قسمين: الأول: ما يَتَعَرَّفُ بنفسه، والثاني: ما يَتَعَرَّفُ بقرينة، وأدرج الاسم الموصول في القسم الثاني،

(1) ينظر الْمُقَرَّب: 222/1، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - لابي حيَّان الأندلسي: 111-112.

(2) المسائل العضديات - للفارسي: 168، وينظر: شرح الأبيات مشكلة الإعراب (له أيضاً): 451.

(3) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 112/2.

(4) شرح جمل الزجاجي: 135/2-136.

(5) ينظر شرح الأبيات مشكلة الإعراب: 454.

(6) ينظر الأشباه والنظائر في النحو: 51/2.

واضحة تمام الوضوح والبيان، ولا يصل الاسم المُعرَّف بالألف واللام هذه الرتبة إلا ما كان منها علم بالغلبة⁽¹⁾، أمَّا ابن جني فلم يُدخل الاسم الموصول في أنواع المعارف، إذ خلا تقسيمه لها من ذكره فعَدَّ المعرفة خمسة أقسام (الأسماء المُضمَّرة، والأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، وما تُعرَّف باللام، وما أُضيف إلى واحد من هذه المعارف)، وإن كان ذكره للاسم الموصول قد جاء منفرداً مستقلاً عن هذه التقسيمات - عدّاً وشرحاً - في باب عقده عن (الموصول وصلته)⁽²⁾، وتابعه ابن الخباز في تقسيمه غير إنَّه ذكر (المُبهم) بدل اسم الإشارة، ولم يدرج الاسم الموصول ضمن المُبهمات⁽³⁾.

ولعلَّ من جملة الأسباب التي دعت النحويين إلى إخضاع الاسم الموصول في دائرة الأسماء المعرفة التعريف بالوضع ((لأنَّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أنَّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له))⁽⁴⁾.

ومن وجهة نحوية أخرى نُشير إلى أنَّ الأسماء من حيث تأثرها بالعوامل الداخلة عليها منها ما هو (مُعَرَّب)، ومنها ما هو (مَبْنِي)، وقد ألحق النحويون الاسم الموصول بالمبني منها، وعلة بنائه شبهه بالحرف من حيث الافتقار في المعنى لما بعده، فالحرف وضع ليدل على معنى في غيره، والاسم الموصول غير مستقل في الدلالة بنفسه فافتقر إلى الصلة والعائد عليه، فكلاهما مُحْتَاج إلى غيره⁽⁵⁾، واستثنى من الموصولات (أَيُّ) فإنَّها مُعرَّبة ((لأنَّها في نفسها متمكنة بإضافتها، فبقيت على ما تستحق من إعرابها. . . فإن وصلت بمفرد لاجملة مثل: (جاءني أيُّهم أفضل) كانت عند سيبويه مبنية لا تتغير في الرفع والنصب

(1) ينظر شرح التسهيل: 114/1.

(2) ينظر اللمع في العربية: 98.

(3) ينظر توجيه اللمع: 301.

(4) الكواكب الدرية على متمة الأجرومية - لمحمد الأهدل: 86/1.

(5) ينظر الإيضاح في شرح المفصل - لابن الحاجب: 481/1، البسيط في شرح جمل

الزجاجي - لابن أبي الربيع: 281، الكناش في النحو والصرف - لعماد الدين أبي الفداء:

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
والجر. . .))⁽¹⁾، وقيل أعربت لشبهها بـ(كُلّ) و(بعض)، فهي نقيضة (كُلّ)
ونظيرة (بعض)، ويُحمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره⁽²⁾، ومن
مستثنيات المبني من الاسم الموصول (الذان) للمثنى المذكر، و(اللتان) للمثنى
المؤنث، فهما مُعربان إعراب الألفاظ المثناة، بالألف والنون - رفعاً - وبالياء
والنون - نصباً وجرّاً -؛ لأنّ التثنية من خواص الأسماء فعارضت شبه الحرف،
والتثنية لأبْد لها من الحرف المُفيد للإعراب، على خلاف (الَّذِينَ) لجمع الذكور
فقد جاءت مبنية، ولم تحتج إلى الإعراب إذ الجمع والمفرد بمنزلة واحدة في
البناء؛ لأنّ الجمع يخترع له صيغ كالواحد⁽³⁾، على أنّ من العرب من يجريه
مجرى جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، ومنه قول رؤبة⁽⁴⁾:

نَحْنُ الذَّوْنُ صَبَحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

ويُصَرِّح ابن مالك بأنّ العرب لم يجمعوا على ترك إعراب (الَّذِينَ)، ويقول:
(في الَّذِي وَالَّذِينَ شبه بالشَّجَى والشَّجَيْنِ في اللفظ وبعض المعنى))⁽⁵⁾.

ونرى أبا البركات الأنباري يَجْمَلُ عِلَّةَ بِنَاءِ الاسم الموصول بوجهين

رئيسيين:

- الأول: إنّ الصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة، فصارت بمنزلة بعض الكلمة،
وبعض الكلمة مبنيّ.

- الثاني: إنّ الموصول لا يُفِيدُ معنًى إلّا مع كلمتين فأكثر، فأشبه الحروف؛ لأنّها
لا تُفِيدُ معنًى إلّا مع كل فأكثر⁽¹⁾.

(1) شرح المقدمة المحسبة: 179/1.

(2) ينظر شرح المقدمة المحسبة: 176/1، الإيضاح في شرح المفصل: 481/1، البسيط في

شرح جمل الزجاجة: 281.

(3) ينظر توجيه اللمع: 488 - 489.

(4) ديوانه: 172 .

(5) شرح التسهيل (له): 186/1.

ولم يقتصر النحويون في تصنيفهم للاسم الموصول بحصره في دائرة المبنّي من الأسماء المعرفة، بل نجد لهم جهداً مضافاً آخر صنّفوا فيه الاسم الموصول بالنظر إلى قرينة الربط المتمثلة بالضمير العائد في جملة الصلة إلى الموصول، إلى صنفين رئيسين، الأول: الموصول الاسمي: وهو الذي لاغنى له عن ذلك الضمير وألفاظه وهي: (الذي، والتي) وتنثيتهما (الَّذان، واللّتان) وجمعها (الَّذين، اللّاتي أو اللّائي)، و(من، وما، وأل، وذو - الطائفة)، والثاني: الموصول الحرفي: وهو ما لا حاجة له بذلك الضمير، وألفاظه: (أَنَّ، وأنَّ، وكي، وما، ولو) ويؤول مع جملة صلته بمصدر⁽²⁾، وقد أوجز ابن مالك الكلام عليها حكماً وعداً في نظم الكافية الشافية بقوله⁽³⁾:

وَسَمَّ مَوْصُولاً مِنَ الْحُرُوفِ مَا يُغْنِي عَنِ الْمَصْدَرِ حَيْثُ تُمَمَّا

وَهُنَّ (أَنَّ) وَ(مَا) وَ(كِي) وَ(أَنَّ) مَعَ (لَوْ) نَحْوِ، (وَدَّ ذُو مُرَادٍ لَوْ يَقَعُ)

وعلّل ابن أبي الربيع افتقار الموصول الاسمي إلى الضمير العائد أنّ ((الضمائر أسماء ونائبة منابها، وكأنّك إذا ذكرتها قد ذكرت ما تعود عليه، والحرف لا يدخل عليه ما يدخل على الضمير، لأنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الحروف، ولا تعمل فيها))⁽⁴⁾.

ولم يقف النحويون مأسورين للتوصيف النحويّ المجرد، فقد كانت لهم إشارات متعددة إلى النحو الوظيفي أو ما يسمى بالدلالة النحوية للألفاظ في كل باب من أبواب النحو، لذا تحقق لهم أنّ يشطروا الموصول الاسمي باعتبار ما يؤديه من معنى إلى شطرين، الأول: الموصول الاسمي ويسمى (المختص) ويسمى (النصّ) أيضاً، وهو ما وضع لمعنى واحد لا يتجاوز إلى غيره، ويشمل

(1) ينظر أسرار العربية - لأبي البركات الأنباري: 384.

(2) ينظر اللمع في العربية: 193، شرح الألفية - للمراي: 140/1، المقرب: 81.

(3) شرح الكافية الشافية: 301/1.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 290.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
(الَّذِي) و (الَّتِي) وما تَقَرَّعَ منها - تنثنية وجمعاً - تذكيراً وتأنيثاً، الثاني: الموصول
الاسمي العام ويُسمَّى (المُشْتَرَك) وهو ما وضع بلفظٍ واحد تشترك فيه معانٍ
مختلفة، وفي ألفاظه قسمان، الأول: ما اتفق على اشتراكه والتكلم به ويشمل (من)
و(ما) و(ال) و(ذا) بعد ما الاستفهامية)، والثاني: ما اتفق على التكلم به، واختلف
في اشتراكه ويشمل (أَيَّ) فالجُمهُور يستعملونه بلفظ واحد، وبعضهم يُجري على
لفظه علامات التنثية والجمع⁽¹⁾.

ومما يلزمنا الوقوف عنده أَنَّ الكُوفِيِّينَ أجازوا في اسم الإشارة أَن يستعمل
استعمال الاسم الموصول، فيندرج في حكمه النحوي، ومنع البصريون هذا التعاور
في الاستعمال اللغوي بين الاسمين، وقد احتجَّ الكُوفِيُّونَ على ما أثبتوه بشواهد
فصيحة منها ما ورد في التنزيل قوله تعالى: **ج ج ج ج ج** [ج: ١٧] وقول
يزيد بن ربيعة الحميري⁽²⁾:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نجوتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

أَي: وَالَّذِي تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ، في حين أَبقى البصريون اسم الإشارة على
أصل وضعه، وتأولوا ما ورد من النصوص تأويلات تبقي لاسم الإشارة عدم
مجيئه اسماً موصولاً⁽³⁾، ولعلَّ ما ذهب إليه الكُوفِيُّونَ له أصل في اللغات القديمة،
إذْ أُثْبِتَتِ الباحثة زاكية محمد: أَنَّ الاسم الموصول كان يُستخدم في اللغتين
السريانية والعربية للدلالة على الإشارة، ثُمَّ أُسْتَعْمِلَ الموصول بعد أَن ضَعُفَتْ
دلالته الإشارية، ولعلَّ الاسم الموصول في العربية يندرج تحت هذا الحكم، إذْ

(1) ينظر شرح للمحة البدرية - لابن هشام: 315/1، معاني النحو - فاضل السامرائي: 1/129.

(2) ينظر الأغاني - للأصفهاني: 279/18 .

(3) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف - الانباري: 717/2، شرح جمل الزجاجي: 168/1.

الأصل فيها هو حرف الذال⁽¹⁾. ويشير الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى رأي مفاده أن أصل الاسم الموصول قبل دخول (أل) التعريف عليه اسم إشارة إذ يقول: ((نود أن نذكر هنا مستطردين أن الاسم الموصول في العامية المصرية هو (اللي) بتشديد اللام، وقد نسمع هذه الكلمة مُحَفَّفة في بعض أقاليم مصر فتكون (أل) مع اختلاف نبرها. . . وقد يُوحى هذا بأن اسم الموصول جديد من الكلمة العبرية، نتج من دخول (أل) التي للتعريف على أسماء الإشارة (ذي) و(تي) و(أولى) في عصر قديم كما كانت تدخل على سواها من الكلمات أسماء أم أفعالا، ثم حدث أن تخصصت هذه الكلمات ومثنياتها بالدخول على الأفعال، وتخصصت (أل) بالدخول على الأسماء، وهنا تميّزت (أل) بدون اسم الإشارة عن (أل) مع اسم الإشارة، وأصبح النوع الأخير أسماء الموصول التي نعرفها اليوم. . . ((⁽²⁾.

ولعلّ هذا الرأي الأخير قد قال به غير واحدٍ من الدارسين⁽³⁾، ونظر جماعة من المحدثين إلى الاسم الموصول نظرةً مُغايرةً عن سبقهم، فنجدهم قد صَنَّفوه ضمن قائمة الضمائر، والضمائر وفق تقسيمهم ثلاثة أنواع، الأول: ضمائر الشخص، والثاني: ضمائر الإشارة، والثالث ضمائر الموصول، والضمائر باعتبار ما تدلُّ عليه قسمان: ضمائر حُضور ويندرج فيها: (ضمائر التكلم، وضمائر الخطاب، وضمائر الإشارة)، وضمائر غيبة ويندرج فيها: (ضمائر الغيبة الشخصية، وضمائر الموصول)، وممّا سوَّج الجمع بين هذه الأصناف النحويّة في دائرة (الضمائر) إنّها تُستخدم في الكلام استغناءً عن تكرار الاسم الظاهر، وحاجتها جميعاً إلى القرائن الدلالية فالحضور قرينة تفتقر إليها ضمائر الحُضور بأنواعها الثلاثة، والمرجع المتقدم قرينة تفتقر إليها ضمائر الغيبة، والصلة قرينة

(1) ينظر الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية، بحث لزاكية محمد رشدي، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء (30) سنة 1972: 120، فقه اللغات السامية - لبروكلمان: 91.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي: 100-101.

(3) ينظر التطور النحوي - لبرجستراسر: 50 وما بعدها، اللغة العربية - معناها ومبناها - لتمام حسان: 108 وما بعدها.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
تفتقر إليها الموصولات، فضلاً عن اقترانها بضمير يعود إليها يزيد من قوة الارتباط⁽¹⁾، وسماها د. مهدي المخزومي بـ(الكنايات)، والموصول بجمله عنده: هو كناية موصولة بجمله معهودة المضمون لدى المتكلم والسامع. . . ولابد في الجملة التي توصل بها الكنايات الموصولة بجملة أن تحتوي على ضمير يُشار به إلى الموصول. . . (2)، ويبيّن لنا د. إبراهيم أنيس السبب الذي جمع بين هذه المكونات النحويّة بقوله: ((فما يسمّى بالضمير وألفاظ الإشارة والموصولات والأعداد ليست في الحقيقة إلا رموزاً لغوية يُستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن كان لكل منها استعمالها الخاص، وهي من العناصر اللغوية القديمة التي يستعين بها اللغوي في مقارنتها، ويُستدل بها عادةً ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لغوية، لأنّها في غالب الأحيان عصية على التطور والتغيّر))⁽³⁾.

ثانياً: الاسم الموصول في دائرة المصطلح النحويّ:

ابتداءً نُشير إلى أنّ لفظ (الموصول) مأخوذ من الأصل اللغوي المكوّن من (و. ص. ل) ((الدال على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه، يُقال: وصلتُ الشيءَ بغيره فاتصل، وصرمني بعد الوصل والصلة والوصال، أي: قطعني، والوصل: ضد الهجران، ومن مجاز الأصل وصل الأرحام أو صلتها))⁽⁴⁾، و(الموصول) من حيث اشتقاقه الصرفي اسم مفعول مُصاعً من فعله الثلاثي المجرد (وَصَلَ) المبني للمفعول للدلالة على من وقع عليه الفعل، وسمّي الاسم الموصول بهذه التسمية لصلته بكلام بعده يكون من تمام معناه⁽⁵⁾، وإذا تَبَّعْنَا

(1) ينظر من أسرار اللغة - لإبراهيم أنيس: 247-248، اللغة العربية - معناها ومبناها: 110، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة - لفاضل الساقى: 159، و = 186 (منه).

(2) ينظر في النحو العربي - قواعد وتطبيق: 46، 52 (منه).

(3) من أسرار اللغة: 249.

(4) مقاييس اللغة - لابن فارس: 1055، أساس البلاغة - للزمخشري: 907-908.

(5) ينظر معاني النحو: 110/1.

ظهور هذا المصطلح أو ما يناظره في التراث النحويّ فسند للنحويين جهداً محموداً في بيان مفهومه وأحكامه، اقتصاداً أو سعة، وإذا بدأنا بكتاب سيبويه (ت 180 هـ) المعداد لدينا أوّل مُصنّف في النحو العربي نرى أنّه لم يُصرّح تصريحاً جليّاً بمصطلح (الموصول) فكان حينما يعرض لأحكامه أو ما يجري يذكر الاسم الموصول (الذي) عنواناً لذلك من أمثلة ذلك قوله: ((هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة (الذي) في المعرفة))، و ((وهذا باب الأسماء التي يُجازى بها وتكون بمنزلة (الذي)))⁽¹⁾ وغيرها، بيد أنّنا نجده كثيراً ما يتعرّض لجملة الصلة - كما سيتضح فيما بعد- ولعلّ أوّل من أطلق (الموصول) مصطلحاً نحويّاً هو المُبرّد (ت 285 هـ) في باب عقده بعنوان: ((هذا باب الصلة والموصول في مسائله))⁽²⁾، ثمّ بعد هذه المرحلة شاع لدى عدد من النحويّين، بيد أنّ ألفاظهم وعباراتهم وسمّها التنوّع والتعدّد في تحديد المصطلح بدقة، فابن السراج (ت 316 هـ) ذكره عَرَضاً في باب عقده بعنوان: ((وهو ما عُطِفَ شيء موصول لا يتمّ إلاّ بصلة))⁽³⁾، واستعملهم بعضهم بصيغة الجمع (باب الموصولات) أو (الأسماء الموصولات)⁽⁴⁾، في حين جمع ابن جنّيّ (ت 392 هـ) في حديثه عن الاسم الموصول بين مصطلحي (الموصول والصلة)⁽⁵⁾ منبهاً على ضرورة تلازمها، وسمّاه أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) ب(اسم الصلة)⁽⁶⁾ ومع تنوّع المصطلح تنوّعت حدوده وتعريفاته، فقد عرّفه الزبيديّ (ت 379 هـ) بأنّه: ((ما لا يتمّ بنفسه حتى يوصل بغيره فيكمل اسماً تاماً. . . ولا بدّ أنّ يكون في الصلة ذكر من الموصول يرجع إليه ويتعلّق))⁽⁷⁾، ولاين بابشاذ (ت 469 هـ) تعليل في تسمية

(1) الكتاب: 105/2، 69/3.

(2) المقتضب: 191/3.

(3) الأصول في النحو: 69/2.

(4) ينظر الواضح في علم العربية - للزبيدي: 126، شرح المفصل: 138/3، شرح جمل الزجاجي: 168/1.

(5) ينظر اللمع: 188، وينظر 109.

(6) ينظر أسرار العربية: 379.

(7) الواضح في علم العربية: 126.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
الاسم الموصول بهذا الاسم بقوله: ((سُمِّيَتْ مَوْصُولَةً لِأَنَّهَا وَصَلَتْ بِمَا بَعْدَهَا لِأَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا، وَهِيَ مُحْتَاجَةٌ إِلَى صَلَاتِهَا كاحتياج الحروف إلى غيرها))⁽¹⁾، وجارى الجرجاني (ت 471 هـ) سابقه في بيان حد الموصول، بل وزاده إيضاحاً بقوله: ((إِنَّ الْمَوْصُولَ لَمَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ إِلَّا بِصَلْتِهِ صَارَتْ مَنْزِلَتُهُ مِنْهَا مَنْزِلَةُ أَوَّلِ الْأَسْمَاءِ مِنْ آخِرِهِ، فَكَمَا إِنَّ الْبَعْضَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يُعْرَبُ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يُوْتَى بِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْعَارِضَةِ فِي الْأَشْيَاءِ . . . كَذَلِكَ بُنِيَ الْمَوْصُولُ))⁽²⁾، ولم يبتعد الزمخشري (ت 385 هـ) كثيراً إذ عرّفه بأنّه: ((مَا لَا بُدَّ لَهُ فِي تَمَامِهِ اسْمًا مِنْ جُمْلَةٍ تَرُدُّهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَقَعُ صِفَاتُهَا وَمِنْ ضَمِيرٍ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ))⁽³⁾، ولم يرتضِ ابن الخبّاز تسميته اسماً وعلل ((كون الاسم موصولاً بعيد في القياس، لِأَنَّ حَقَّهُ أَنْ يَقُومَ بِنَفْسِهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى غَيْرِهِ، وَكَوْنِ الْحَرْفِ مَوْصُولًا مُنَاسِبًا لِحَالِهِ، لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ))⁽⁴⁾، ويعترض رضي الدين الاسترابادي (ت 688 هـ) على تعريف ابن الحاجب (ت 646 هـ) للاسم الموصول: ((مَا لَا يَتِمُّ جُزْءٌ إِلَّا بِصَلَةِ وَعَائِدٍ)) بقوله: ((قَوْلُنَا: الْمَوْصُولُ مَا لَا يَتِمُّ جُزْءٌ إِلَّا بِصَلَةٍ، مِنْ قَبِيلِ: الْعَالَمُ مَنْ قَامَ بِهِ أَيْ مِنْ بَابِ تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ وَذَلِكَ مُحَالٌ . . . [ف] كُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ أَنَّ الْمَوْصُولَ: الَّذِي يَلْحَقُ بِهِ، وَإِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي مَا هِيَ الصَّلَةُ، أَيْ شَيْءٌ هِيَ ؟ فَتَعْرِيفُ الْمَوْصُولِ بِالصَّلَةِ، تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمَا لَا يُشْكَلُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَّا هُوَ، فَقَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّمَا قُلْتُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْصُولِ: الْمَوْصُولُ فِي الْإِصْطِلَاحِ لَا فِي اللُّغَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا قُلْتُ (بِصَلَةٍ) وَلَمْ أَقُلْ بِجُمْلَةٍ جَرِيًّا عَلَى إِصْطِلَاحٍ، فَعَلَى هَذَا وَقَعَ فِيمَا فَرَّ مِنْهُ، لِأَنَّ مَعْنَى كَلَامِهِ إِذْنٌ إِنَّ الْمَوْصُولَ فِي الْإِصْطِلَاحِ هُوَ الْمُحْتَاجُ إِلَى مَا يَسْمَى صَلَةً

(1) شرح المقدمة المحسبة: 177/1.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح: 128/1.

(3) المفصل في علم العربية: 125، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار - دراسة ومعجم - أطروحة دكتوراه قدمتها زاهدة عبد الله محمد إلى مجلس كلية الآداب/جامعة الموصل/

1994: 114.

(4) توجيه اللع: 487.

في الاصطلاح، ومعنى الموصول والمُحتاج إلى صلة شيء واحد، ثم قال: وفسرْتُ الصلة بقولي: وصلتهُ جملةٌ خبريةٌ، ليرتفع الإشكال، فقد أقرَّ بأنَّ في نفس الحد إشكالاً من دون التفسير، قال: (ولو جعل موضع بصلة) (بجملة)، لارتفع الإشكال وهذا حقٌّ⁽¹⁾، وارتأى المراديُّ (ت 749هـ) أنَّ يكون بيان الاسم الموصول بالعدِّ أو بسرد تقسيماته التي أشرنا إليه آنفاً فيُغني ذلك عن الحد⁽²⁾، ويطالعنا في التراث النحويِّ مصطلح يناظر مصطلح (الموصول)، غير إنَّه لم يتسم بالذبيوع والشيوع - كما هو الحال في (الموصول) ذاك هو مصطلح (الاسم الناقص)، ويبدو لنا فيما تتبعناه من المظان النحويَّة إنَّ الزجاجيَّ (ت 337 هـ) هو أوَّل من اصطلاح عليه هذا الاسم بقوله: ((لكنه اسم ناقص لا يتم إلا بصلة وعائد))⁽³⁾، ونقصائه متأت من غموض معناه في نفسه، فهو مفتقر إلى ما يزيد وضوحه وهو جملة الصلة والعائد فيها، ولعلَّه لم يرد به مصطلحاً نحوياً مستقلاً قدر ما أراد تفسير وتعليل وتوضيح للاسم الموصول، وأشار الرمانى (ت 384هـ) إلى المصطلح نفسه، وحدَّه بأنَّه الاسم ((الَّذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو: الَّذي ومن وما))⁽⁴⁾، وقابله بمصطلح (الاسم تام) وهو ((الَّذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه، نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو))⁽⁵⁾، ولم نجده يُشير إلى مصطلح الاسم الموصول⁽⁶⁾، وأبان ابن مالك (ت 672هـ) عن هذا المفهوم لكنَّه لم يصطلحه عليه بقوله: ((والموصول: وهو بحسب صلته فيكمل تعرف بكمال وضوحها، وينقص بنقصانه))⁽⁷⁾، و((الاسم الَّذي نقص معناه لا يكتمل إلا باعتبار الشكل مع ضمَّ

(1) شرح الكافية: 5/3-6.

(2) ينظر شرح الألفية له: 140/1، شرح اللوحة البدرية: 314/1-315، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار: 115 (أطروحة سبق ذكرها).

(3) الجمل: 24.

(4) الحدود في النحو (ضمن ثلاث رسائل في اللغة): 47، 49 (منه).

(5) م. ن: ص. ن، و ينظر نتائج الفكر في النحو: 177.

(6) نجد أنَّ الفاكهي في شرحه للحدود النحوية قد ذكر الموصول بنوعيه الاسمي والحرفي، ولم يُذكر هذا المصطلح في كتاب الرمانى (الحدود في النحو)، ينظر شرح الحدود النحوية:

74-75.

(7) شرح التسهيل (له): 182/1.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
الصلة والموصول، فيتبلور اسم المصطلح من خلال تركيبه الشكلي، الذي يؤدي إلى اعتبار معنوي في التركيب الوصفي (الاسم الموصول)⁽¹⁾، وإذا أنعمنا النظر في مصطلحات الرُّماني نجد ما يقابل مصطلح (الاسم الناقص) للدلالة على إبهام المعرفة وغموضه، وهو وإن لم يُصرَّح به لكنَّ حدَّه يومىء بذلك، فمثلاً مصطلح (المُقَيَّد) عنده: ((هو الموصول بما يُعَيِّن المعنى وضادَّه بمصطلح (المُطلق) وهو المُجَرَّد مما يُعَيِّن المعنى، وكذلك مُصطلح (المُحتاج) إلى الشيء وهو المختص بما في وجوده وعدمه صفة نقص، وضادَّه بمصطلح (الغني) وعن الشيء المختص بما وجوده وعدمه بمنزلة في انتفاء صفة النقص))⁽²⁾ ولعلَّ هذين المصطلحين ينطبقان في الدلالة على الاسم الموصول، فالموصول والمُقَيَّد والمُحتاج مصطلحات تكاد تتحصر في دائرة وظيفة واحدة، ومن المصطلحات التي استعملها النحويون للدلالة على الاسم الموصول واسم الإشارة مُصطلح (المُبْهَم)، وقد أسلفنا القول فيه قبلاً، ويُعدُّ من المصطلحات المشتركة، وهذا الاشتراك أدَّى إلى إجمال الدرس النحوي في عرضه للاسم الموصول في ((عدم ذكر الاسم الموصول في كثير من مناقشات النحويين مع أنَّه من المعارف التي لا تقبل التكرير، وذلك لأنَّه ضمن مصطلح (المُبْهَم) الشامل لأسماء الإشارة والموصولات؛ فيكون واقعاً من التعريف موقع اسم الإشارة))⁽³⁾ فالاعتبار المعنوي لدى النحويين حتمٌ عليهم أن يُطلقوا مُصطلح (المُبْهَم) أو (المُبْهَمَات) وهو ((تعبير لغوي يُفيد وصف الموصولات))⁽⁴⁾.

وقد تواتر ذكر هذا المُصطلح لدى عدد من النحويين المُتقدمين⁽⁵⁾، يقول ابن يعيش: ((واعلم أنَّ الموصولات ضربٌ من المُبْهَمَات، وإنَّما كانت مُبْهَمة

(1) المصطلح النحوي وأصل الدلالة - لرياض عثمان: 58.

(2) الحدود في النحو: 40، و: 43 (منه).

(3) درجات التعريف والتكرير في العربية: 465 (بحث منشور سبق ذكره).

(4) المصطلح النحوي وأصل الدلالة: 59.

(5) ينظر المقتضب: 179/3، معاني القرآن وإعرابه - للزجاج: 71/1، الجمل: 14، الكناش في النحو والصرف: 136.

لوقوعها على كل شيء من حيوانٍ وجمادٍ وغيرهما، كوقوع (هذا) و(هؤلاء) ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء. . .⁽¹⁾، وارتضى المُحدثون من دارسي النحو العربي أن يصطلحوا على الاسم الموصول: (ضمائر الموصول)⁽²⁾، أو (الكِنَايات)⁽³⁾ وقد فصلنا القول في ذلك آنفاً، ويبقى لمصطلح (الموصول) سعة انتشاره، وكثرة استعماله مذ ظهر وحتى عصرنا الحاضر، ولم يُعد للمصطلحات التي استعرضناها بقايا استعمال سوى ذكرها في التراث النحوي

ثالثاً: جملة صلة الموصول في دائرة الأحكام والشروط:

بدءاً نُشير إلى أن جملة صلة الموصول قلماً تحظى ((بدراسة نحويةٍ مستقلة، إذ كثيراً ما يتفرغ النحويون إلى دراسة الاسم الموصول، وإمّا إلى دراسة علاقة كل من الصلة والاسم الموصول بالسياق الوظيفي عامة. . . ونحن إذا أنعمنا النظر في صلة الموصول بمفردها وجدناها تركيباً لغوياً الذات، متكامل البنية النحوية، حاوياً لشبكة الوظائف الدُّنيا من حيث الإسناد، وظيفة النحوية تحديد الاسم الموصول الذي هو بدوره يرتبط عضوياً بالسياق التركيبي))⁽⁴⁾. وقد سلفت الإشارة إلى القول بأن الموصولات أسماءً وحروفاً لأبد لها في تمام معانيها من جملة صلة تزيل إبهامها وغموضها وقد بدا أن هذا التركيب النحوي والدلالي ليس مقصوراً على اللغة العربية فحسب، بل ظهر في لغات أخرى كالعبرية والسريانية⁽⁵⁾.

(1) شرح المفصل: 139/3.

(2) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 110، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة: 195، و ينظر 186 (منه).

(3) ينظر في النحو العربي - قواعد وتطبيق: 46، 52 (منه).

(4) الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية - لعبد السلام المسدي، ومحمد الطرابلسي: 160-161.

(5) ينظر الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية: 116 (بحث منشور سبق ذكره)، الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم: 242.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى

والمُتَّبِع لآثار الدارسين - قدماء ومحدثين - يجد أنَّ الحديث عن جملة الصلة يُعدُّ متلازماً في كل موضع يرد فيه الكلام عن الموصولات، وقد شاع لديهم هذا المصطلح بيد أنَّ سيبويه كان يسمِّي (الصلة) (حشواً) في مواضع متعددة من كتابه⁽¹⁾، وأحياناً يستعمل (الصلة) أيضاً واتضح هذا بقوله: ((فكما أنَّ (الَّذِي) لا يكون إلّا معرفة لا يكون (ما ومن) إذا كان الَّذِي بعدها حشواً وهو الصلة إلّا معرفة. . .))⁽²⁾، ويذهبُ القُوزي إلى أنَّ مصطلح (الحشو) مراداً به الصلة من المصطلحات التي لم يُقدَّر لها البقاء، حتى في كتاب سيبويه نفسه⁽³⁾، على ما أثبتناه من استعماله لهما في موضع واحد. ولعلَّ المقصد من إطلاقه (الحشو) على جملة الصلة أنَّها ليست أصلاً وإنَّما هي زيادة يتمُّ بها معنى الموصولات، و(الصلة) مُصطلح متعدد الدلالة فيطلق على صلة الموصول، وعلى الحرف الزائد يقولون هذا الحرف صلة أي زائداً، وعلى حروف الجر صلة أي: وصلة⁽⁴⁾، وقد اختار القراء هذا المُصطلح تأدباً وتورعاً من أن يُنسب الزيادة إلى كتاب الله (ﷻ)؛ لأنَّ دخول الزيادة في الكلام كخروجها منه، غير أنَّها لا تعني الإهمال لدى النحويين، وإنَّما يُراد بها تأكيد الكلام وتقويته⁽⁵⁾، وممَّا يُلحظ أنَّ مُصطلح (الصلة) غداً أكثر استعمالاً وشيوعاً من غيره، وارتأى بعض المحدثين أن يُطلق على جملة الصلة بـ(الجملة الفرعية) وهو مصطلح منبثق عن نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية⁽⁶⁾، وقد استغنى بعضهم عن إيراده مُقترناً بكلمة (جملة) ولايعني هذا أنَّ (الصلة) ليست جملة خلت من الإسناد والإفادة، فقد أقرَّ جُمهور النحويين بجمليتها⁽⁷⁾، على أنَّ من المُحدثين من أقرَّ بجمليتها، ولكنَّه

(1) ينظر الكتاب: 108/2، 105(منه).

(2) م. ن: 107/2، ينظر المقتضب: 130/3، وينظر 191/3.

(3) ينظر المصطلح النحوي: 86.

(4) ينظر شرح المفصل: 151/3، والأشباه والنظائر: 51/2، المصطلح النحوي: 178.

(5) ينظر المصطلح النحوي: 86.

(6) ينظر الجمل الفرعية في اللغة العربية - معصومة عبد الصاحب: 147.

(7) ينظر المفصل: 125، وشرحه لابن يعيش: 150/3، الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

نفى قيد الإفادة عنها⁽¹⁾، بل عدّها آخرون جملة في أصل وضعها لكنّ لما وقعت صلة فقدت استقلالها، فأصبحت مُتممة لمعنى في غيرها لذا لا تُعدّ جملة أو كلاماً، بل هي من قبيل التركيب الإسنادي فحسب⁽²⁾، ونخلص إلى ((أنّ الصلة جملة متوافر فيها عنصر الإسناد أولاً، وعنصر الاستقلال بالفائدة قبل ارتباط بالموصول، فهي لذلك جملة صغرى لا محل من الإعراب. . .))⁽³⁾ ومجيء صلة الموصول جملة لا مفرداً ((لأنّ المفرد لأبْد له من إعراب، فلو وصل به ولم يخلُ من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ومتى كان مُعرّباً بأحد هذه الأنواع لم يخلُ الموصول من أن يكون مثله فيها أو مُخالفاً له فإن كان مثله فهو تابع، فمن حيث إنّهُ تابع لا يلزم المجيء به، ومن حيث إنّهُ صلة يلزم المجيء به وهذه مُناقضة وإن كان مُخالفاً فهو محتاج إلى ضمير مضمّر يسوّغ له ذلك الإعراب. . .))⁽⁴⁾ ولما كانت جملة الصلة موضوعة للموصول ومبيّنة له، ولا يُفهم للموصول معنى إلاّ بها امتنع تقديمها عليه، فالموصول وجملة صلته كالكلمة الواحدة⁽⁵⁾، وممّا يُعتدّ به حكماً نحويّاً أنّ جملة الصلة لا تعمل في الموصول، لأنّها من تمامه، ولا يجوز الفصل بينهما بأجنبي إلاّ ما قُدّم من بعض الصلة على بعض، فلا يُعدّ ذلك التقديم فصلاً لأنّه من جملة الصلة نفسها⁽⁶⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ هِيَ الْأُولَىٰ هِيَ الْآخِرَةُ هِيَ أَرْجَاؤُنَا وَمِنْهَا خَرَجْنَا كُلَّ دَافِعٍ﴾ [يوسف: ٢٥]، فالجار والمجرور (فيه) متعلّق بمحذوف دلّت عليه صلة (أل) لا بصلتها والتقدير: وكانوا زاهدين فيه، من الزاهدين⁽⁷⁾، ومن ذلك قول جرير⁽⁸⁾:

(1) ينظر الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً - لفتحى الدجني: 38.

(2) ينظر النحو الوافي - لعباس حسن: 373/1 وما بعدها، مقومات الجملة العربية - لعلي أبو المكارم: 183.

(3) الجمل التي لا محل لها من الإعراب: 249.

(4) توجيه اللمع: 493.

(5) ينظر المقتضب: 197/3، الأصول في النحو: 231/2، اللمع في العربية: 189.

(6) ينظر توجيه اللمع: 493.

(7) ينظر شرح الألفية - للمرادي: 157/1.

(8) ديوانه: 315، والرواية فيه برفع (مالك) على أنّه خبر (ذاك)، وهي كذلك في الخصائص - لابن جني: 286/1.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)
أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلي

ذَاكَ الَّذِي وَأَبْنَيْكَ يَعْرِفُ مَا لَكَ ۖ
وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ

فقد فَصَلَ بَيْنَ الصلة والموصول بالقسم⁽¹⁾، ومثال الفصل بينهما بالنداء قول
حَسَّانَ بن ثابت⁽²⁾:

وَأَنْتَ الَّذِي، يَا سَعْدُ، بُوتَ بِمَشْهَدٍ
كَرِيمٍ وَأَثَابَ الْمَكَارِمِ وَالْحَمْدِ

فإن ورد الفصل بأجنبي عُدَّ ذلك شذوذاً، ومنه قول الشاعر⁽³⁾:

وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْهِ فِيهِ
لِسَانِي مَعَشَرَ عَنْهُمْ أَذُودُ

فقد فصل بـ(إلى) بين الصلة و معمولها وهو أجنبي فيها، وممَّا أَشَارَ إِلَيْهِ
النَّحْوِيُّونَ أَنَّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ يَتَعَيَّنُ ذِكْرُهَا بَعْدَ الْمَوْصُولِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَوَرُودُهَا
مَحْذُوفَةً يَكُونُ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيرِ، كَمَا فِي قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ⁽⁴⁾:

نَحْنُ الْأَوَّلَى جَمَعَ جُمُ
لِسَانِي مَعَشَرَ عَنْهُمْ أَذُودُ

أي: نحن الأولى عُرِفُوا بِالشَّجَاعَةِ، فَحُذِفَ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَى حَذْفِهَا⁽⁵⁾
وَالْتَزَمَ أَنَّ تَكُونَ جُمْلَةُ الصِّلَةِ مَعْلُومَةً لِلْسَّامِعِ فِي اعْتِقَادِ الْمُتَكَلِّمِ قَبْلَ ذِكْرِ
الْمَوْصُولِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ مِثْلًا: (أَنَا الَّذِي أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، إِلَّا لِمَنْ يَعْتَقِدُ شَخْصًا
قَدْ أَكْرَمَ زَيْدًا وَلَمْ يَرَهُ⁽⁶⁾، هَذَا فَضْلًا عَنْ أَنَّ هَـ لَا يَجُوزُ الْوَصْلُ بِجُمْلَةٍ لَا يَجْهَلُ
مَعْنَاهَا أَحَدٌ، كَمَا فِيمَنْ قَالَ: (جَاءَنِي الَّذِي حَاجَبَاهُ فَوْقَ عَيْنَيْهِ)؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَمْ

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي: 186/1، مغني اللبيب - لابن هشام: 524/2.

(2) لم أجده في ديوانه، ينظر الدرر: 289/1.

(3) البيت لعقيل بن علقمة، ينظر خزنة الأدب: 156/9.

(4) ديوانه: 119.

(5) ينظر شرح المفصل: 153/3، مغني اللبيب: 524/2.

(6) ينظر شرح الكافية: 28/3.

وَلَا تَصِلْ بِجُمْلَةٍ إِنْ لَمْ يُفِدْ وَصَلْ بِهَا تَعْيِينَ مَفْهُومِ قُصْدِ

19

مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَاةٌ وَلَمْ يَحْذَ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

أَعُوذُ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ

21

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
مررتُ به)، أو جرّاً بحرفين متغايرين، نحو: (نظرتُ إلى الَّذِي مررتُ به)، أو كانا
مجرورين بغير حرف جر، نحو: (جاءَ غلامٌ الَّذِي أنتَ غلامُهُ)، لم يجرُ
الحذف⁽¹⁾، وقد يخلف الضمير في الربط اسم ظاهر، ومنه قول الشاعر⁽²⁾:

فياربَّ ليلَى أنتَ في كلِّ مَوْطِنٍ وأنتَ الَّذِي في رحمةِ اللهِ أطمعُ

والأصل: الَّذِي في رحمته. ولم يكتفِ النَحْوِيُّونَ بهذه الأحكام لجمله
الصلة، بل نجدهم قد التزموا فيها محددات وشروطاً لصحة وقوعها⁽³⁾، ولعلَّ
أهمها أن تكون خبريةً - أي مُحتملة للصدق أو الكذب بصرفِ النظر عن قائلها
- لفظاً ومعنى، ومقصدهم في هذا التحديد أنَّ الجملةَ الخبريةَ تُحقِّقَ الغرض
المطلوب من جملة الصلة وهو الإيضاح والبيان، وغير الخبرية لا يحصل منها
هذا الغرض، وكذلك فإنَّ الاسم الموصول اسم ظاهر مدلوله للغيبة، فلو وُصِلَ
بالأمر والنهي - وهما للمواجهة والحضور - لحصل التناقض، والاسم الموصول
وصلته كالاسم الواحد، والاسم الواحد لا يدلُّ على الأمر والنهي والاستفهام مع
دلالاته على مسمّى آخر، فضلاً عن أنَّ الاسم الموصول ومنه (الَّذِي) مع صلته
يُخبر عنها تارةً، وبهما تارةً أُخرى، والأمر والنهي لا يصحُّ فيهما ذلك، لذا لا يجوزُ
أنَّ تقع جملة الصلة إنشائيةً - التّي لا تحتل الصدق والكذب -، وهي المقارن
حصول معناها للفظها حتى ولو كان اللفظ خبراً، والمعنى إنشاءً، فلا يجوز: (جاءَ
الَّذِي بعثكهُ) بقصد إنشاء البيع، وأجاز الكسائيُّ الوصل بالجملة الطلبية وهي
المتأخّر معناها عن لفظها كما في الأمر أو النهي، نحو: (جاءَ الَّذِي اضرِبهُ أو

(1) ينظر للمع: 188، أسرار العربية: 381، توجيه للمع: 493، شرح المفصل: 152/3،
شرح جمل الزجاجة: 182/1، الكُنَّاش في النحو والصرف: 137، الأشباه والنظائر:
51/2.

(2) قيل لمجنون بني عامر (قيس بن المُلَوَّح)، ولم أجد البيت في ديوانه ينظر الدرر: 286/1 .
(3) ينظر شرح المفصل: 150/3-154 (منه)، اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري:
116/2-118، شرح جمل الزجاجة: 181/1-182، شرح الكافية الشافية: 287/1 -
288، شرح اللمحة البدرية: 324/1، التصريح على التوضيح: 478/1-480.

لا تضرئُهُ زِيداً)، وللمازنيّ تجويز الوصل بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: (الَّذِي يَرْحَمُهُ اللَّهُ زِيداً)، وكذلك ما كان الإنشاء استفهاماً نحو: (جاء الَّذِي هل قام ؟)، وأسند النحويّون إلى ابن هشام الضرير تجويزه الوصل بـ(ليت ولعل وعسى) والحقُّ أنَّ المُبرّد قد سبقه في ذلك، إذ قال: ((وتقول على هذا: . . . ورأيتُ الَّذِي لَيْتُهُ عندنا))⁽¹⁾، ومنه قول الشاعر⁽²⁾:

وَأَنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ اللَّيِّ لَعْلِي، وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

والمانعون يُقدِّرون فعل قولٍ مُضمرٍ، أي: قبل اللَّيِّ أقول: لعلي. . . ، أمّا الوصل بجملة التعجب فهي محل خلافٍ في تحديد نوعها، فمن حملها على أنَّها جملة إنشائية لم يجزُ الوصل بها، ومن حملها على الخبرية ففيها قولان: الأول الجواز، وهو ما ذهب إليه ابن خروف (ت609هـ)⁽³⁾، والثاني المنع، لأنَّ التعجب إنَّما يكون في خفاء السبب، والصلة تكون للإيضاح فتتافيا، وصحَّح بعضهم جوازه، ولم يقف الخلافُ عند هذا الحدِّ، بل نجد من النحويّين من منع وقوع جملة الصلة جملة قسميّة، وحتّى شرطية أيضاً، وذلك لخلوها من الضمير العائد، والصحيح وقوعها لما ورد في التنزيل من شواهد على ذلك⁽⁴⁾، وخلاصة القول: ((إنَّ المُتَّبِعَ لكلام العرب لا يكادُ يجدُ موصولاً صلته جملة إنشائية قدراً ذاهباً في الندرة، وحسبك أنَّك تلقى جُمهور كُتُب النحو عندما تذكر شاهداً لمجيء الصلة جملة إنشائية يقف بها الأمر عند شاهدين. . .))⁽⁵⁾ أو ثلاثة فحسب.

ولعلَّ آخر ما يلزمنا التنبيه عليه في جملة الموصول هو الحكم بإعرابها، وذلك لأنَّ الجُمْل لا تخلو من أن يكون لها محل من الإعراب أو لا يكون،

(1) المقتضب: 194/3.

(2) البيت منسوب للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، ينظر خزانة الأدب: 464/5 .

(3) ينظر ابن خروف وأراؤه النحوية، رسالة ماجستير قدمها حسين على الفتلي، إلى مجلس كلية التربية - جامعة بابل - 2003: 116-117.

(4) ينظر الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم: 251وينظر 259 - 260(منه).

(5) الأساليب الإنشائية في النحو العربي - لعبد السلام هارون: 31.

الاسم الموصول وجملته في النحو العربي (عرض وتأصيل)

أ. م. د. فراس عبد العزيز عبد القادر الكداوي و م. م. شيبان أديب رمضان الحيايلى
والقياس المُتَّبَع في تحديد هذين القسمين هو إمكانية أَنْ تَحِلَّ محلَّ المُفْرَد، فمَتَى
حَلَّت محلَّه كان لها محل من الإعراب، ومتى ما تعذَّر ذلك امتنع أَنْ يكون لها
محل من الإعراب، والذي عليه جُمهورُ النَحْوِيِّين أَنَّ صلة الموصول الاسمي
والحرفي جملة لا محل لها من الإعراب، وإنَّما الإعراب للاسم الموصول فحسب
- رفعاً أو نصباً أو جراً - ⁽¹⁾، وقد نصَّ سيبويه على هذا الحكم بقوله: ((ومن
ذلك أيضاً أُنْتَتِي بعدما تُفْرَغُ، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ، وتُفْرَغ صلة، وهي مبتدأة،
وهي بمنزلتها في الذي إذا قلت بعد الذي إذا قلت بعد الذي تفرغ، فتفرغ في
موضع مبتدأ لأنَّ الذي لا يعمل في شيء، والأسماء بعده مبتدأة)) ⁽²⁾، وذهب أبو
البقاء العكبري (626هـ) إلى محل الإعراب للموصول مع صلتها، كما أَنَّ المحل
للموصول الحرفي مع صلتها، ونقلَ ابن هشام رأياً موافقاً لما ذهب إليه العكبري
بقوله: ((بلغني عن بعضهم أَنَّهُ كان يُلقَّن أصحابه أَنَّ يقولوا: إِنَّ الموصول
وصلته في موضع كذا، مُحْتَجّاً بأنَّهما ككلمة واحدة، والحق ما قَدَّمْتُ لك)) ⁽³⁾، من
أَنَّ الإعراب للموصول لا لجملة الصلة معه، ولكنَّ القول بإعراب الصلة تبعاً
لموصولها قد لاقى قبولاً واستحساناً لدى المُحدِّثين، بل رأوا نقلها إلى الجُمْل التي
لها محل من الإعراب ⁽⁴⁾، ورُدَّ هذا الرأي لسببين، الأوَّل: أَنَّ حقَّ الإعراب وقوعه
على الموصول، فهو المقصود بالكلام، والثاني: أَنَّ هذا الرأي يصطدم
بالموصلات المُعرَّبة التي تظهر عليها علاماتُ الإعراب، وعندئذٍ لا يمكن توجيه
جملة الصلة لظهور حركة الإعراب على الاسم قبلها)) ⁽⁵⁾، ويذهب الكوفيون إلى

(1) ينظر الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها - للمراي - لطفه محسن، بحث
منشور في مجلة آداب الرافدين، العدد (7) سنة 1976: 446، مغني اللبيب: 544/2،
الحل في كلام على الجمل - للعنابي: 43، إعراب الجمل وأشباه الجمل - لفخر الدين
قباوة: 116 .

(2) الكتاب: 11/3.

(3) مغني اللبيب: 544/2.

(4) ينظر الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم: 249.

(5) م. ن: 250.

القول بإغماء الاسم المعرفة أو اسم التفضيل أو كلمة (مثل) عن جملة الصلة، ويُعرب ذلك الاسم صفةً للاسم الموصول، نحو: (أَكْرَمْتُ الَّذِي إِيَّاكَ، أو مررتُ بِالَّذِي خَيْرٌ مِنْكَ)، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

حَتَّى إِذَا كَانَاهُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلُ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ

وقد حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: **كَلِمَاتٍ كَلِمَاتٍ كَلِمَاتٍ كَلِمَاتٍ** [ج: الأنعام: ١٥٤]، فَعِنْدَهُمْ (أَحْسَنَ) اسم تفضيل لا فعلاً ماضياً، وأنكر البصريُّون هذا المذهب، ويُقَدَّرُونَ فِيهَا يَرِدُ مِنْ شَوَاهِدٍ فَعَلًا تَكُونُ جَمَلَتُهُ صِلَةً لِلْمَوْصُولِ^(١)، وورد موطن هذا الشاهد (أَحْسَنَ) بقراءة أخرى برفع (أَحْسَنُ)، وهي قراءة الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق^(٢).

(١) ينظر شرح المفصل: 153/3 - 154، همع الهوامع: 281/1، إعراب الجمل وأشباه الجمل: 123، والبيت بلا نسبة في المصادر المذكورة.

(٢) ينظر معجم القراءات القرآنية - لعبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر: 335/2.

The Reative Pronoun Its Clause in the Arabic Grammar

Dr . Firas Abdul- Azeez & Shaibaan Adeeb

Ramadaan Al

Abstract

The present work is an inductive investigation to (الَّذِي) (allathi; who, that, which) and its relative clause in the Glorious Quran. Grammarians are unanimously agree on that the relative clause is an independent linguistic construct, integral structurally and it implies a series of attributive sub functions. Its main grammatical function, however, is to specify the relative noun, which is connected grammatically to the linguistic context of the whole discourse . the study aims at specifying the patterns of the relative clause in the Glorious Quran and the pragmatic signification and connotations derived from each pattern depending on context. The patterns of (الَّذِي) relative clause in the Glorious Quran are magnificent reflections loaded with various solid significations .

